هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة

كلية الهندسة

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة 4–7 إبريل 2016

HC080-C2-R080

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 27
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 36
5. الاستنتاج 43

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ- إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلَّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلَّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلَّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم: (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب- عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" للبرامج التي تطرحها كلية الهندسة في جامعة البحرين من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 4-7 إبريل 2016، لمراجعة البرامج الأكاديمية التي تطرحها كلية الهندسة، وهي: (برنامج بكالوريوس علوم في هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم في العمليات الصناعية، برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المدنية، برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية، برنامج بكالوريوس في العِمارة، برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي، وبرنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية، وبرنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الإلكترونية، وبرنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية).

ويقدم هذا التقرير عرضًا لعملية المراجعة والنتائج التي توصلت إليها لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة بناءً على تقرير التقييم الذاتي والملاحق المقدمة من قبل جامعة البحرين، والوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة، وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي قامت بها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية.

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 22 أكتوبر 2015، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الهندسة إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في الفترة من 4-7 إبريل 2016. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي داخل الكلية لجميع البرامج التي تطرحها؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 10 يناير 2016.

وقد شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في مجال الهندسة وفي التعليم العالي ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من (15) مراجعًا خارجيًا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المستمد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تقوية برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أنَّ مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي (3) أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في كلية الهندسة بهذا الخصوص.

ج- نبذة عامة حول كلية الهندسة

يعود تاريخ إنشاء كلية الهندسة في جامعة البحرين إلى تاريخ إنشاء كلية الخليج التقنية، والتي أُنشئتْ في عام 1968، كما أُعيد تنظيمها وإعادة تسميتها فيما بعد لتصبح كلية الخليج للتكنولوجيا في فبراير 1981. وبموجب المرسوم الأميري رقم: (12) لسنة 1986، فقد تم دمج كلية الخليج للتكنولوجيا مع كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية ليشكلا معًا جامعة البحرين. وبعد ذلك المرسوم، صدرت الخطة التنظيمية الجديدة لجامعة البحرين بتاريخ 21 نوفمبر 1987. وتضم

كلية الهندسة حاليًا (5) أقسام علمية هي: (قسم الهندسة الكيميائية، قسم الهندسة المدنية، قسم الهندسة الكهربائية والإلكترونية، قسم الهندسة الميكانيكية، وقسم العمارة والتصميم الداخلي). كما تطرح الكلية حاليًا (11) برنامجًا أكاديميًّا؛ (8) برامج لدرجة البكالوريوس، و(3) برامج لدرجة الماجستير. وتتمثل رؤية كلية الهندسة في أن تصبح من الكليات الرائدة في المنطقة، وأن تحتل مكانة عالمية، وسمعة مرموقة من خلال المثابرة على تقديم تعليم هندسي عالي الجودة، إلى جانب منظومة البحث العلمي الموجودة فيها. وخلال العام الدراسي 2015–2016، كان هناك (143) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام كامل في الكلية، و(23) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي، يساندهم (60) موظفًا إداريًّا. وقد بلغ مجموع الطلبة الملتحقين بالكلية وقت إجراء الزيارة الميدانية (4,113) طالبًا. وقد حصلت الكلية على الاعتماد من "مجلس اعتماد برامج الهندسة والتكنولوجيا الأمريكي (ABET)" لـ (6) برامج من برامجها بدرجة البكالوريوس في العامين 2008 و2014، وهذه البرامج هي: (بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية، بكالوريوس علوم في الهندسة المدنية، بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية، بكالوريوس علوم في الهندسة الإلكترونية، بكالوريوس علوم في الهندسة الميكانيكية، وبكالوريوس هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم في العمليات الصناعية). وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصل برنامج بكالوريوس علوم في العمارة على اعتماد المجلس الوطني للاعتماد المعماري (NAAB) في عام 2014. كما أنَّ الكلية بصدد الحصول على الاعتماد الأكاديمي من "مجلس اعتماد برامج التصميم الداخلي (CIDA)"، لاعتماد برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي.

د– نظرة عامة حول برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة

يُطرح برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة من قِبل قسم العِمارة والتصميم الداخلي. وقد التحقت الدفعة الأولى بالبرنامج في العام الأكاديمي 1990–1991، عندما كان البرنامج مطروحًا باسم الهندسة المعمارية كوحدة منفصلة داخل قسم الهندسة المدنية والمعمارية، والذي تخرجت الدفعة الأولى – من حملة مؤهل البكالوريوس في الهندسة المعمارية – فيه في العام 1995. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن رسالة البرنامج تتمثل في "تقديم تعليم شامل للطلبة في مجال التصميم المعماري؛ من أجل تزويدهم بالمعارف الموسَّعة للجوانب الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية، والبيئية الخاصة ببيئة البناء، وتزويدهم بالمهارات الجمالية، والمعرفية، والتقنية، والإدارية المطلوبة لعمل المقترحات التصميمية لإنتاج بيئات معمارية مستديمة، وإعدادهم لقيادة عملية التطور في مملكة البحرين وخدمة لشعبها.

وقد حصل البرنامج على الاعتماد الأكاديمي من مجلس الاعتماد الوطني للعمارة (NAAB) في الولايات المتحدة، كما أنَّ هناك (37) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام كامل، و(4) أعضاء يعملون بدوام جزئي؛ يدعمهم (2) من الموظفين الإداريين الذين يشاركون في تقديم البرنامج. وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (552) طالبًا.

هـ- ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج النهائي	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلَّم

يُظهِر البرنامج ملائمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلَّم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى جامعة البحرين إطار عمل معرَّف جيدًا للتخطيط الأكاديمي، والذي تمت الاستفادة منه على وجه الخصوص في تطوير برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة بمرور الوقت، بالتشاور مع اللجان والجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية كأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال. ويوضح إطار العمل هذا كيف أنَّ رسالة الجامعة، والكلية مربوطتان بأهداف البرنامج؛ الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له، ومؤشرات الأداء، والأهداف، وخطة تنفيذ البرنامج. كما أنَّ هذه المحاذاة مضمونة على جميع المستويات: الجامعة، الكلية، القسم، والبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من مشاركة الجهات ذات العلاقة في مراجعة وتطوير البرنامج. كما درست أهدافه، وغاياته، وجداول الربط المقدمة له، ولاحظت – مع التقدير – أنَّ للبرنامج أهدافًا واضحةً تتناسب مع نوعه ومستواه، وتتوافق مع رسالتيْ الكلية والجامعة، ومجموعة أهدافهما.

1.2 برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة مُصمَّمٌ ليُقدَّم على مدار (5) سنوات دراسية، كما أنه يتكون من (166) ساعة معتمدة موزعة على (48) مقررًا دراسيًّا؛ تقدَّم في (10) فصول دراسية. كما أنَّ الساعات المعتمدة للبرنامج مقسَّمة إلى (139) ساعة معتمدة للمقررات التخصصية، و(27) ساعة معتمدة للمقررات الدراسية العامة، وهو ما يعكس ميلًا قويًّا نحو الدراسات التخصصية، والذي يتناسب مع برنامج متخصص في العمارة في هذا المستوى. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن المنهج الدراسي قد خضع لعددٍ من المراجعات التي استفادت من التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين، وسوق العمل، وجهة الاعتماد الخارجية ممثلة في المجلس الوطني لاعتماد العِمارة في الولايات المتحدة، والذي خضع البرنامج لاعتماده. وقد درست لجنة المراجعة توصيفات البرنامج، ولاحظت أنَّ المنهج الدراسي يتيح تقدمًا دراسيًّا مناسبًا من خلال المقررات الدراسية المتدرجة من حيث الصعوبة من فصلٍ دراسي إلى آخر. وعلى وجه الخصوص، يتحقق هذا التدرج نحو التطور خطوة فخطوة، من خلال مقررات التصميم التي تعتمد على الاستوديو، والتي تبدأ من مقررات التصميم الأساسي ((Basic Design I (ARCG110))، و (Basic

(Design II (ARCG120)، مرورًا بـ (6) فصول دراسية تتدرج في التعقيد والتصميم المعماري الشامل (Architectural Design I (ARCG 210)، و(Architectural Design VI (ARCCG 420)، وانتهاءً بمقررات التصميم الختامية، مشروع التخرج – مرحلة البرنامج (Graduation Project-Prograrmme Stage (ARCG511)، ومشروع التخرج – مرحلة التصميم (Graduation Project-Design Stage (ARCG520). ومن المناسب أنَّ في هذه المقررات، وفي عموم برنامج التصميم المعماري، تدرجًا من تمارين التصميم البسيطة الصغيرة المساحة ذات الصلة بالجوانب الوظيفية للتصميم، إلى مشروعات التصميم الأكثر تعقيدًا ذات المساحة المتوسطة، والتي تتعلق بجوانب منفصلة كالمناخ، والثقافة، والتكنولوجيا، وصولًا إلى مشكلات معقدة تتعلق بالمدن، وتكون ذات منظور تصميمي أكبر. وعلاوة على ذلك، ومنذ الفصل الدراسي الثاني في خطة المنهج الدراسي، فإن لجميع المقررات الدراسية تقريبًا متطلبات مسبقة معرَّفة جيدًا. وقد درست لجنة المراجعة تلك المتطلبات المسبقة، وهي مقتنعة بكونها مناسبةً وضروريةً. كما ينطوي المنهج الدراسي على توازن بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات. وهذا التوازن مضمونٌ من خلال التشاور المنتظم مع الجهات ذات العلاقة، والتي تشمل الخريجين، أرباب الأعمال، واللجنة الاستشارية للبرنامج، وهو ما تأكد للجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ المنهج الدراسي مصمَّمٌ بحيث يتيحُ تدرجًا مناسبًا من سنة إلى أخرى، ومن مقرر إلى آخر، إضافة إلى توازن مناسب بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق. وإضافة إلى ذلك، فقد درست لجنة المراجعة إجمالي العمل المطلوب من الطلبة القيام به لإكمال البرنامج، ولاحظت أنه مناسبٌ لدرجة احترافية في التصميم على هذا المستوى، وهو أمرٌ طبيعيٌّ في برامج مناظِرة عالميًّا. ومع ذلك، وخلال جلسات المقابلة، أشار الطلبة إلى أنَّ عبء العمل المُناط بهم كبيرٌ، وأنَّهم بحاجة لوقت وجهد إضافيَيْن لإكمال تسليم مشروعات مقررات التصميم. لذا فإن لجنة المراجعة تنصح الكليةَ ببحث الأسباب الكامنة وراء هذه الشكاوى، وأن تطوِّر آلية دعم لتمكين هؤلاء الطلبة من إكمال الأعمال المطلوبة منهم في الوقت المحدد.

1.3 توصيفات المقررات الدراسية التي تشكِّل برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة موثَّقة باستخدام نموذج المفردات الدراسية للمقرر، والتي تتضمن وصف المقرر الدراسي، محتواه، والتقسيم الأسبوعي للمحتويات، وطرق التعليم والتعلَّم، أدوات التقييم وقيمها الوزنية، ومخرجات التعلَّم المطلوبة. وخلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بمراجعة العينة التي قُدِّمت لها من ملفات المقررات الدراسية.

وبشكلٍ عام، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المفردات الدراسية، وتوصيف المقررات الدراسية موثَّقة بصورة جيدة، وأنَّ الكتب الدراسية، ومصادر التعلم الأخرى مناسبة وحديثة بشكلٍ كافٍ للموضوعات التي يتضمنها المقرر. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة بعض جوانب القصور في توثيق مقرر التدريب الاحترافي (Professional Training (ARCG229)، ومقرر مشروع التخرج (Project Graduation II (ARCG520). وبشكل إجمالي، فقد كان هناك القليل من التناسق في الشكل العام لهذه التوصيفات وطريقة عرضها في هذيْن المقرريْن. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ التأكد من أن توصيفات المقررات الدراسية موحَّدة، لضمان أن الطلبةَ وأعضاء هيئة التدريس متفقون على ما يُتوقع من هذه المقررات، وعلى مخرجاتها. وقد درست لجنة المراجعة المفردات الدراسية للبرنامج، ولاحظت أنَّها تُحقق العمقَ والسَّعةَ المطلوبيْن للبرنامج والمؤهل العلمي الذي تمنحه. وعلاوة على ذلك، فقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة على أنَّ المفردات الدراسية للمقررات الدراسية قد تمت مقايستها مرجعيًّا مع مجموعة أخرى ذات صلة من المقررات الدراسية في برامج مماثلة مطروحة إقليميًّا وعالميًّا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعى فريق البرنامج، وبدعمٍ من القسم، والكلية، والجامعة، إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي من مجلس الاعتماد الوطني للعمارة، وقد نجح في ذلك، وهو الأمر الذي جعل القسم يركز على تطوير برنامجه في العِمارة في ذات الوقت الذي عزز فيه من الاعتراف العلمي بالبرنامج. ولجنة المراجعة تقدر أن المفردات الدراسية مخططة ومعدَّلة لتستوفي المعايير الأكاديمية، والشروط المطلوبة لمهنة العِمارة. ومع ذلك، وعند فحص مشروعات تخرُّج الطلبة، لاحظت لجنة المراجعة أن التحليلات النظرية، والاستكشاف والتركيز الفلسفي في مشروعات التخرج هي دون المستوى؛ الأمر الذي نجم عنه اهتمام تلك المشروعات إلى حدٍّ مفرط بالشكل والتفرد على حساب القضايا البيئية والاجتماعية. ويُعزى هذا الأمر إلى التركيز المحدود على هذه الجوانب خلال المستويات الدراسية الأدنى للبرنامج. وعليه فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكليةَ ضمان أن التاريخ المعماري ونظريات التصميم وفلسفتهما يلقيان اهتمامًا أكبر طيلة فترة تقديم البرنامج.

1.4 مُخرجات التعلُّم المطلوبة لبرنامج بكالوريوس علوم في العِمارة مُعبَّر عنها على شكل (32) معيارًا لأداء الطالب، وهي مجمَّعة في (3) مجالات للتعليم والتعلم. المجال أ – التفكير النقدي والتمثيل (من أ–1 مهارات التواصل إلى أ–11 البحث التطبيقي)؛ المجال ب– ممارسات البناء المتكاملة، المهارات والمعارف الفنية (من ب–1 ما قبل التصميم حتى ب–12 مواد ومكونات البناء)؛ والمجال

ج– القيادة والممارسة (من ج–1 التعاون حتى ج 9– المسئولية الاجتماعية والمجتمعية). وتتاح مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني للجامعة، وتضمينها في وثائق توصيفات البرنامج، والمقررات الدراسية. وخلال جلسات المراجعة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مستمدة من معايير مجلس الاعتماد الوطني للعمارة، ويتم تعديلها لتعبّر عن التغيرات الأخيرة في هذه المعايير. وقد درست لجنة المراجعة مُخرجات التعلَّم المطلوبة للبرنامج، وهي تقر بأنها مربوطة بصورة فعَّالة مع الأهداف التعليمية للبرنامج، وهي في مجموعها تمثِّل مجموعة متجانسة وصحيحة للأهداف المتكاملة لبرنامج بكالوريوس علوم في العِمارة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة قد لاحظت العدد الكبير لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأنها مكتوبة بصورة تفصيلية تتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية أكثر من كونها مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تعديل مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتضمن تقليل عدد هذه المخرجات، وأن تكون شاملة من حيث تقييم مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج على مستوى أكثر شمولية.

1.5 هناك مجموعةٌ من مخرجات التعلم المطلوبة قد تم وضعها للمقررات الدراسية، والتي تم اختيارها من (32) مؤشرًا لأداء الطلبة، والتي تمثل بدورها مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ويتيح هذا الأمر الربط المباشر بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية وتلك المطلوبة للبرنامج. كما أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بوضوح في توصيف كل مقرر، وفي مفرداته الدراسية. وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم أنه يتم تزويدهم بتوصيفات المقررات الدراسية والتي تحتوي على مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر ويتم مناقشتها معهم في بداية الفصل الدراسي. وعلاوة على ذلك، وخلال تعديل عملية اختيار وتحديد مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، استفاد البرنامج من عمليات مقايسة مرجعية شاملة مع برامج مماثلة مطروحة إقليميًّا وعالميًّا. وقد درست لجنة المراجعة مخرجات التعلم المطلوبة المقدمة للمقررات الدراسية، ولاحظتْ أنَّها مناسبة لمستوى المقررات الدراسية ومحتواها، ولبرنامج بكالوريوس احترافي في العِمارة. ولجنة المراجعة تقدر وجود مُخرجات تعلَّم مطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بوضوحٍ لكل مقرر من مقررات البرنامج، وهي مناسبة لمستوى المقررات الدراسية ومحتواها.

1.6 يشمل برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة متطلبًا يتمثل في أن يدرس الطلبة مقررًا للتعلم القائم على العمل دون ساعات معتمدة (Industrial Training ARCG229) لمدة (200) ساعة فعلية، وغالبًا ما يكون ذلك في فصل الصيف، وذلك من خلال الالتحاق بصورة رسمية بإحدى المؤسسات الصناعية الشريكة في القطاع الخاص أو الحكومي. وعلى الطلبة إكمال (85) ساعة معتمدة في البرنامج؛ ليكون في وسعهم التسجيل في مقرر التدريب العملي هذا؛ لضمان أن يكون لديهم الأساس التعليمي الكافي للاستفادة من هذا المقرر دراسيًّا. ولهذا المقرر مُخرجات تعلُّم مطلوبة مناسبة إضافة إلى وجود معلومات عن المقرر تحدد المتوقع من الطالب إنجازه في ظلِّ نظامٍ مناسبٍ للمراقبة والنشر. أمَّا سياسة تقييم المقرر الدراسي فهي مغطاة ضمن "نظام الدراسة والامتحانات"، و"سياسة التقييم والاعتدال". وخلال جلسات المقابلة، سمعت لجنة المراجعة إفادات إيجابية عن القيمة التعليمية لهذا المقرر من أرباب الأعمال، والخريجين، والطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. وقد أشار أرباب الأعمال إلى تعيين بعض المتدربين لديهم بعد تخرجهم. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة يتضمن مقررًا للتعلم القائم على العمل، والذي يساهم بفاعلية في تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وعلى الرغم من أنَّ المقرر لم يحمل أي ساعات معتمدة في وقت إجراء الزيارة الميدانية، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة بأن فريق البرنامج يخطط لتخصيص ساعات معتمدة له. ولجنة المراجعة تشجع الكليةَ على الإسراع في تنفيذ ذلك، وإضافة ساعات معتمدة للمقرر العملي، بحيث تمثل قيمة وزنية مناسبة لمقدار التعلم الذي يحققه الطلبة.

1.7 لدى قسم العِمارة والتصميم الداخلي سياسة للتعليم والتعلم تَرْسُمُ بشيء من التفصيل ممارسة القسم لمجموعة من الأنشطة والفاعليات التي تدعم بيئة وخبرة التعلم. وحيث أن لحرفة العمارة توجُّهٍ احترافيّ قوي، وتجسيد صوري، فإن هذه السياسة تتناول أساليب متنوعة في التعليم والتعلم تشمل: المحاضرات، والمناقشات، والعروض المرئية، والبحث، وعمل المجسمات والتصاميم، والتعرض للتجربة المهنية من خلال الاستماع، والتفكير الصوري، وعمل الأشكال، والتعلم المستقل والتشاركي. وقد أكَّد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون مجموعة واسعة من طرق التعليم والتعلم التي تمكنهم من تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. وقد درست لجنة المراجعة عينةً كبيرةً من ملفات المقررات الدراسية التي قُدِّمت لها قبل وأثناء الزيارة الميدانية، ولاحظت أنها، بشكلٍ عام، تشمل أجزاءً مخصصة لطرق التدريس المستخدمة في المقرر، وهي بدورها مربوطة

مع مخرجات تعلُّم معينة للمقرر الدراسي. ولجنة المراجعة تقدر الطبيعة المتنوعة لطرق التعليم والتعلم المستخدمة في تقديم البرنامج، والمناسبة لنوعه ومستواه، والتي تساعد على تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ توصيفات مقرر التدريب العملي (ARCG 229)، ومقرر مشروع التخرج (ARCG 520) لم تحدد بصورة واضحة طرق التعليم والتعلم المستخدمة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تعديل توصيفات هذيْن المقرريْن؛ لتضمن أن جميع التوصيفات تبيِّن بوضوح طرق التعليم والتعلم المربوطة هي الأخرى بشكلٍ واضح مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر (انظر الفقرة: 1.3). وعلاوة على ذلك، فقد كشفت جلسات المقابلة عن أن التعلم الإلكتروني ليس أسلوبًا مركزيًّا في عملية التعليم والتعلم فيما عدا استخدام خاصية منصة التعلم الشبكي، والـ (Blackboard)، والبحث عن معلومات على شبكة الإنترنت. وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى غياب هذا الجانب في تقديم البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ بأن تبحث عن طرق للمزيد من الاستفادة من طرق التعلم الإلكتروني في تقديم البرنامج.

1.8 لقد طوَّر قسم العِمارة والتصميم الداخلي سياسة تقييم واضحة ونفَّذها، وهي: "سياسات وممارسات التقييم"، وهي عبارة عن إطار عمل شامل لتقييم أعمال الطلبة. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإن إطار العمل هذا يتناول مقررات التصميم، المقررات المعمارية النظرية، المقررات المساندة، والمقررات الحرة/ العامة. كما يتسم الإجراء والسياسة الخاصَّان بالتصميم بالتفصيل، كما يرسمان إطار عمل شامل لسياسة وإرشادات إجرائية تتعلق بالمراجعين، ومعايير القياس والتقييم، والقيم الوزنية، وأمور أخرى. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أنَّ الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية جيدة بهذه السياسة. وعلاوة على ذلك، يتم تضمين السياسة والإجراء الخاص بتقييم كل مقرر من المقررات الدراسية في التوصيفات الخاصة بذلك المقرر، والمتاحة للطلبة الذين يدرسونه. وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن التغذية الراجعة للطلبة بخصوص تقييمات أعمالهم عادة ما تقدم لهم بصورة تحريرية في الواجبات التحريرية، وشفهيًّا في مشروعات التصميم، وعند الطلب فقط بالنسبة للامتحانات النهائية التحريرية. وإضافة إلى ذلك، فهناك إجراءات تمكِّن الطلبة من الاعتراض والتظلم على الدرجات الممنوحة لهم في أي مقرر من المقررات الدراسية التي يدرسونها. وفي حال تقدم الطالب بطلب الاعتراض، تُشكَّل لجنة لا تشمل في عضويتها المقيِّم الأصلي؛ لمراجعة وإعادة تقييم العمل المقدَّم

من الطالب. أما الانتحال الأكاديمي، فيتم التعامل معه من خلال سياسة مكافحة الانتحال الأكاديمي، ويقوم موظفو المكتبة بمساعدة الطلبة على فهم حقوق الملكية الفكرية، والقضايا المتعلقة بالانتحال الأكاديمي. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك سياسة وإجراءات تقييم واضحة، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية جيدة بها، وأنَّها تنطوي على تقديم تغذية راجعة في الوقت المناسب. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ إجراءات التظلم المشار إليها أعلاه غير مُطبّقة على مقررات التصميم، والتي يقيِّمها المراجعون. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ توفير فرصة للاعتراض والتظلم على الدرجات الممنوحة لكافة أعمال الطلبة التي تخضع للتقييم، بما فيها مقررات التصميم التي يقيِّمها المراجعون، على الا يشارك المقيِّم الأصلي في عملية إعادة التقييم.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلَّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- للبرنامج أهداف واضحة مناسبة لنوعه ومستواه، وتتوافق مع رسالة الكلية، والجامعة، ومجموعة أهدافهما
- المنهج الدراسي للبرنامج مصمم بحيث يتيح تدرجًا مناسبًا من سنة إلى أخرى، ومن مقرر دراسي إلى آخر، بجانب وجود توازن مناسب بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق
- المفردات الدراسية للمقررات مخطط لها، ومعدَّلة لتستوفي المعايير الاحترافية ومعايير مهنة العِمارة
- هناك مُخرجات تعلَّم مطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بوضوح لكل مقرر من المقررات الدراسية في البرنامج، وهي مناسبة لنوع المقرر ومستواه
- يتضمن برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة مقررًا للتعلم القائم على العمل، يساهم بصورة فعّالة في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج
- تُستخدم مجموعة متنوعة من طرق التعليم والتعلَّم في تقديم البرنامج، وهي مناسبة لنوعه، وتساعد في تحقيق مُخرجات التعلَّم المطلوبة
- هناك سياسة وإجراءات تقييم واضحة، كما أنَّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية جيدة بها، وهي تنطوي على تقديم تغذية راجعة للطلبة في الوقت المناسب.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تضمن أن تكون توصيفات المقررات الدراسية موحَّدة، ومناسبة، وتتضمن طرق التعليم والتعلم المربوطة بشكلٍ مناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر؛ لتضمن أنَّ الطلبة وأعضاء هيئة التدريس متفقون على المتوقع من هذه المقررات ومخرجاتها
- تضمن أنَّ الجوانب الخاصة بالتاريخ المعماري، ونظريات وفلسفة التصميم تنال اهتمامًا أكبر في عموم تقديم البرنامج
- تعدِّل مخرجات التعلم الحالية المطلوبة للبرنامج؛ لتضمن أن عدد هذه المخرجات مقبولٌ، وأنَّها شاملة لتسترشد بها عملية تقييم تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج على مستوى شمولي أكثر
- تبحث عن طرق للمزيد من الاستفادة من طرق التعلم الإلكتروني في تقديم البرنامج
- تطبِّق فرصة للاعتراض والتظلم على الدرجات الممنوحة لكافة أعمال الطلبة التي تخضع للتقييم، بما فيها مقررات التصميم التي يقيِّمها المراجعون، على الا يشارك المقيِّم الأصلي في عملية إعادة التقييم.

1.11 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلَّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى جامعة البحرين سياسة قبول واضحة تتضمن شرطًا عامًّا هو الحصول على معدل (70%) في الثانوية العامة، أو ما يعادلها كحدٍّ أدنى للقبول في أحد برامج الدراسات الجامعية الأولية (البكالوريوس). كما يجب على المتقدمين كذلك أداء امتحان قدرات؛ لتقييم مستواهم في اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والمهارات المعرفية العامة، إضافة إلى اجتياز مقابلة شخصية. كما تنصُّ سياسة القبول على أن يكون المتقدم "لائقًا طبيًّا". إلا أنه قد تبيَّن خلال جلسات المقابلة أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ليس لديهم فهمٌ مشتركٌ حول ما يعنيه هذا المصطلح، أو كيفية تطبيقه. ولجنة المراجعة تنصح الكليةَ بأن تقدِّم تعريفاتٍ واضحةً لمثل هذه المصطلحات على أن يتم نقلها لأعضاء هيئة التدريس والطلبة؛ لضمان تحقق المساواة بين الطلبة خلال عملية القبول. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم الطلبة المتقدمين للالتحاق ببرنامج بكالوريوس علوم في العِمارة من حيث مهارات الرسم والتكوين الجرافيكي، الإدراك البصري والتعبير اليدوي، الرسم اليدوي الحر، والقدرة على التخيل وتقدير النسب. كما أنَّ السياسات والإجراءات الخاصة بالقبول منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وفي دليلها الإرشادي أيضًا، إضافة إلى الكُتيِّب الإرشادي للطلبة. وقد كان الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية بسياسة وإجراءات القبول هذه. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك سياسة وإجراءات رسمية للقبول منشورة ومعروفة لدى أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، وتتضمن تقييم مهارات الرسم لدى المتقدمين. وخلال المقابلات، أبلغ القائمون على البرنامج لجنة المراجعة بأنه، ونظرًا لأنَّ تدريس برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة يتم باللغة الإنجليزية، فإن جامعة البحرين توجب إجراء اختبار باللغة الإنجليزية للطلبة الذين تقل معدلاتهم عن (5,5) في اختبار الـ (TOEFL). ولجنة المراجعة تقر بأنَّ اختبارات القبول والمقابلات يتم إعدادها على مستوى البرنامج، وأنَّ القرار النهائي بقبول الطالب أو عدم قبوله يرجع إلى قسم العِمارة والتصميم الداخلي. ولكن، وخلال جلسات المقابلة، لاحظتْ لجنة المراجعة تضاربَ المعلومات فيما يتعلق بدور قسم العِمارة والتصميم الداخلي في وضع اختبار القدرات. وعلاوة على ذلك، فقد درست لجنة المراجعة العينات المقدمة من اختبارات القدرات، ولاحظت أنَّ بعض الأسئلة

يتصف بالعمومية، بل إنه ليس في مستوى يؤهل للالتحاق ببرنامج بكالوريوس. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تعديل اختبار القدرات؛ ليكون أكثر تناسبًا لمستوى وتوجه البرنامج.

2.2 درست لجنة المراجعة ملف مواصفات الطلبة، ولاحظت أنَّ معايير القبول يتم تطبيقها بصورة متناسقة. وخلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ موضوعات الدراسة الثانوية يتم أخذها في الاعتبار خلال عملية القبول؛ لضمان مواءمة مواصفات الطالب المقبول مع حاجات البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختبار القدرات الذي يُجريه القسم يقيِّم مهارات التفكير التحليلي والإبداعي للطلبة المقبولين؛ للتأكد من أنَّهم مستوفون للحد الأدنى من حاجات البرنامج. وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى جهوزيتهم لحاجات البرنامج، وهو الأمر الذي أكدته الإحصائيات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي. كما لاحظت لجنة المراجعة كذلك النسبة العالية للإناث مقارنة بنسبة الذكور، وهو ما أُبلِغت به لجنة المراجعة بأنه أمر شائع في عموم جامعة البحرين. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ متوسط مدة الدراسة الفعلية حتى التخرج هي (10,7) فصلًا دراسيًّا، وهو ما يتوافق مع الخطة الدراسية الموضوعة للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن معدل التوظيف بالنسبة لخريجي البرنامج مقبولٌ، على الرغم من ارتفاعه لدى الخريجين الذكور. ولجنة المراجعة تقر بأنَّ سجل مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج يتناسب مع حاجاته.

2.3 هناك مخططٌ واضحٌ للهيكل التنظيمي، وهو مناسبٌ لإدارة برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن رئيس القسم، والذي يسانده منسق البرنامج، هو الشخص الرئيس المسئول عن إدارة العمل اليومي للقسم بشكلٍ عام، وعن ضمان جودة البرنامجيْن اللذيْن يطرحهما القسم، واللذيْن يعدُّ برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة أحدهما. ويترأس رئيس القسم مجلس القسم، والذي هو بدوره المسئول عن اقتراح الطريقة التي تُنظَّم فيها الأنشطة الدراسية، والموضوعات البحثية، والامتحانات، والأنشطة المصاحبة للمنهج الدراسي. ومن ثم يقوم رئيس القسم برفع هذه المقترحات إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة، من قبل عميد الكلية، بحسب الحاجة. ويتحمل منسقو المقررات الدراسية مسئولية إدارة المقررات المطروحة، وتعليمها وتعلمها. وقد كان أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية جيدة بكيفية إدارة البرنامج وخطوط اتخاذ القرارات. ولجنة المراجعة تثمن الاجتماعات المنتظمة التي تُعقد في برنامج العِمارة، والانسجام المهني بين أعضاء هيئة التدريس. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة لاحظت التشاور الحاصل

بين لجان البرنامج، واللجان الجامعية كلجنة الاستشارات الطلابية، واللجنة الاستشارية للبرنامج، ولجنة الجداول الدراسية، واللجنة الأكاديمية. وتُعقد هذه الاجتماعات بانتظام، كما أنَّ لها محاضر جلسات. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك بُنية رسمية لإدارة البرنامج، بالإضافة إلى وجود خطوط واضحة للمحاسبة، ومعروفة لدى كلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ومشاركة اللجان الطلابية في عملية اتخاذ القرارات.

2.4 هناك (37) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام كامل في القسم، وهم مسئولون عن تقديم البرنامج؛ (2) بدرجة أستاذ، (2) بدرجة أستاذ مشارك، (10) بدرجة أستاذ مساعد، (7) محاضرين، (4) أعضاء هيئة تدريس، و(12) عضو هيئة تدريس مساعدًا. وقد درست لجنة المراجعة مواصفات أعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أنَّ لديهم المؤهلات الأكاديمية المناسبة للتدريس في برنامج بدرجة بكالوريوس على مستوى التعليم العالي، وهي ملائمة لسد حاجاته. ولكن، وبعد دراستها للسير الذاتية التفصيلية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس، شعرت لجنة المراجعة بعدم الارتياح من أن المتخصصين المعماريين يفتقرون إلى الخبرة العملية المطلوبة التي من شأنها إدامة خبرتهم في هذا المجال. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن ضوابط الجامعة لا تتيح إدخال المزيد من التطور في الخبرة المهنية للموظفين الأكاديميين الحاليين، وأنَّ خطط التعيين الجديدة يجري النظر فيها، حيث تستهدف تعيين أعضاء هيئة تدريس ممن لديهم مهارات عملية في التصميم المعماري، ومعرفة عالمية لإيجاد التنوع في تدريس التصميم المعماري. كما لاحظت لجنة المراجعة تناقصًا في الأنشطة البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس؛ والذي تم تبريره من قبل هيئة التدريس خلال جلسات المقابلة على أنه نتيجة لتقليص ميزانية الأبحاث والقيود المالية الأخيرة. وهذا، إلى جانب عبء العمل الكبير الذي يؤثر على المخرجات البحثية والتطوير الشخصي لبعض الموظفين الأكاديميين، وهو ما أكده أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. وإضافة إلى ذلك، فإن الكلية تعد نسبة (1: 30–20) بين أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس هي نسبة مقبولة. إلا أن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح؛ لأنَّ في مثل هذا النوع من البرامج تعدُّ النسبة (1:24) عالية؛ لأنَّ مقررات التصميم تتطلب الكثير من التغذية الراجعة المباشرة من الطلبة، في الوقت الذي لن يسمح عددهم الكبير مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس بذلك. وقد عبَّر أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن القلق ذاته. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ بتطوير خطة طويلة الأجل؛ تضمن تعيين أعضاء هيئة تدريس لديهم الخبرة العملية

المناسبة، وأن تعدل من النسبة بين أعداد الطلبة، وعدد أعضاء هيئة التدريس، وعبء العمل المناط بأعضاء هيئة التدريس؛ لكي تشجعهم على التركيز أكثر على تطورهم الشخصي والمهني إلى جانب الالتفات إلى البحث العلمي.

2.5 لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات واضحة لتوظيف، وترقية، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس، وهي معروفة لهم، والذين عبَّروا أثناء المقابلات أنهم على دراية جيدة بهذه السياسات. وتتسم سياسة التوظيف بالشفافية، كما تشير محاضر اجتماعات مجالس القسم، والكلية، والجامعة إلى أنَّ قرارات اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد يتم اتخاذها من خلال التشاور على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، وهو ما تقدره لجنة المراجعة. وقد درست لجنة المراجعة سياسة وإجراءات الترقية، ولاحظت أنَّها مناسبة، ولكنها غير مطبقة بصورة متناسقة. وخلال جلسات المقابلة، علِمت لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس يواجهون العديد من العقبات المتمثلة في الحصول على الدعم فيما يتعلق بالتطوير الشخصي والبحث العلمي، وهو ما يؤثر على ترقياتهم. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح في تناقص عدد الترقيات لاسيما من درجة محاضر إلى محاضر أول؛ الأمر الذي يعيق التدرج والتطوير الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وهو ما يؤثر بالتالي على معدل الاستبقاء. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تطوير خطة لتسهيل عملية ترقية أعضاء هيئة التدريس وتنفيذها. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس يتم من خلال استطلاعات الطلبة ومراجعة الأداء. ولكن، لاحظت لجنة المراجعة وجود عدم توافق بين إجراءات الموارد البشرية الخاصة بالترقية وتقيم الأداء؛ الأمر الذي يدعو للمعالجة. وإضافة إلى ذلك، لا توجد هناك إشارة واضحة على التناسق والانسجام في تنفيذ عملية تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم الأداء هذا غير مرتبط بالتطوير المهني لهم (انظر الفقرة: 2.4). كما لاحظت لجنة المراجعة عدم وجود إجراء رسمي لتعريف وتهيئة أعضاء هيئة التدريس الجدد. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذا التعريف يتم بصورة غير رسمية على مستوى البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ بمعالجة عدم التوافق في إجراءات الموارد البشرية فيما يتعلق بتقييم أداء وترقية أعضاء هيئة التدريس، وأن تطوِّر برنامجًا رسميًّا لتعريف وتهيئة أعضاء هيئة تدريسها الجدد وتنفذها على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم.

2.6 لدى جامعة البحرين برنامج للمعلومات الإدارية (MIS)، ويتكوَّن من عدد من البرمجيات، ويُستخدم لإثراء بعض الفاعليات والأنشطة التي يحتاجها البرنامج. ويتيح نظام التسجيل عبر شبكة الإنترنت الفرصة للطلبة بإضافة، أو حذف، أو استبدال المقررات الدراسية خلال فترة التسجيل. كما يستطيع الطلبة تسديد رسوم التسجيل عبر هذا النظام كذلك. وقد عبَّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم نحو خدمات التسجيل عبر شبكة الإنترنت. ويتضمن البرنامج كذلك تفاصيل تشمل البيانات الشخصية للطالب وسجله/ بياناته الأكاديمية، كما يقدِّم للطلبة معلومات عن تقدمهم الدراسي، ويدعم عملية الإرشاد الأكاديمي للطلبة الملتحقين بالبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الجهود تُبذل حاليًا لجعل النظام متاحًا للاستخدام على الهواتف الذكية من خلال أحد تطبيقات الاتصال المتنقلة. كما يُجري فريق نظام المعلومات الإدارية هذا برامج تدريبية واستطلاعات تقييمية دورية، واستطلاعات تقييم مصغرة لمختلف الأقسام والبرامج. ولجنة المراجعة تقدر وجود نظام معلومات إدارية يقدم معلومات تفصيلية عن الطلبة، ويمكن استخدامه عبر شبكة الإنترنت لأغراض التسجيل ودفع الرسوم. وإضافة إلى ذلك، فإن نظام الإنترانت الداخلي (Intranet) للموارد البشرية يقدِّم معلومات عن الموظفين الأكاديميين، وموظفي التسجيل، والتي يمكن لرئيس القسم أن يستخدمها لغرض اتخاذ قرارات واعية. ومع ذلك، فإنَّ الأدلة المقدمة والمناقشات التي أُجريت خلال مقابلات الزيارة الميدانية لم توضح كيفية الاستفادة من النظام في كيفية التعامل مع الموارد المادية غير المنقولة كالمعدات، والتجهيزات، وموارد الميزانية التشغيلية، والموارد البشرية. وعلاوة على ذلك لم تقدَّم للجنة المراجعة أدلة على استخدام نظام المعلومات الإدارية على مستوى القسم، أو الكلية؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات طويلة الأمد بناءً على معدلات استبقاء، وتخرج، ونجاح الطلبة. وإضافة إلى ذلك، وخلال جلسات المقابلة، لم يتمكن أعضاء هيئة التدريس من تقديم أدلة على كيفية استخدام نظام إدارة المعلومات الإدارية هذا إلى أبعد من استخدامه في عملية الإرشاد الأكاديمي، ووضع الجداول الدراسية. لذا، فإن لجنة المراجعة تشجع الكليةَ على الاستفادة بشكل أكثر من نظام المعلومات الإدارية في الحصول على تقارير دورية، يمكن استخدامها في إثراء عملية اتخاذ القرارات.

2.7 لدى الجامعة سياسات وإجراءات لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة ودِقة النتائج. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه، وعلى مستوى الجامعة، تكون عمادة القبول والتسجيل هي المسئولة عن ضمان أمن وسلامة السجلات الرئيسة للطلبة. كما يتم الاحتفاظ بنسخ إلكترونية،

وأخرى ورقية من هذه السجلات، بجانب إمكانية استخدام محددة بناء على مستوى المستخدم وصلاحياته. كما أنَّ هناك سياسة رسمية مطبقة؛ لضمان أمن وسلامة هذه السجلات من خلال آلية تفويض معرَّفة لتخزين البيانات وتبادل المعلومات، واستخدام البرامج المضادة للفيروسات والتطبيقات الأمنية، والاتفاقيات الأمنية مع المستخدمين. كما أنَّ لدى الجامعة خطة للتخزين الاحتياطي للبيانات، حيث يتم التخزين الاحتياطي الإلكتروني لسجلات الطلبة بعد كل عملية تسجيل رئيسة، وبعد مرحلة إدخال الدرجات وفقًا لسياسات وإجراءات تقنية المعلومات. وقد قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في المرافق الخاصة بهذا الجانب، ولاحظت أن الدخول للمرافق المادية وأجهزة الحاسوب مؤمَّنة، وغير متاحة إلا للموظفين والطلبة المعنيين؛ كلٌّ بحسب مستوى صلاحياته. وعلاوة على ذلك، يتم تسجيل درجات الطلبة وعلاماتهم من قبل أعضاء هيئة التدريس من خلال عملية شفافة يتم التأكد منها من قبل رئيس القسم، إضافة إلى التحقق منها من قبل قسم التسجيل. ولجنة المراجعة تقدر وجود سياسات وإجراءات منفَّذة بصورة متناسقة؛ لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة، وموثوقية آلية إدخال درجاتهم.

2.8 خلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في المرافق الجامعية في الحرم الجامعي بمدينة عيسى، والتي شملت: قاعات المحاضرات، المختبرات، الاستوديوهات، مكاتب أعضاء هيئة التدريس، صالة الطعام الرئيسة، قاعات الأنشطة الطلابية، المكتبة، ومرافق أخرى. ولجنة المراجعة تقدِّر جودة وعدد المساحات المخصصة للدراسة، والتعليم والتعلَّم المتاحة للطلبة، كما تقدِّر أنَّ العديد من المرافق قد تحسَّن بناءً على طلب اللجنة الطلابية الاستشارية للبرنامج، كخدمة الـ (Wi-Fi)، والمرافق المادية الأخرى، وهو ما أكَّده الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ المرافق العامة المتوفرة تتناسب مع حاجات البرنامج والطلبة. وبالرغم مما ذكر سابقًا، فإن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ المرافق الخاصة بالاستوديوهات بحاجة للمزيد من التطوير؛ فالمساحات الحالية الخاصة بها محدودة، ولا تدعم عروض الأبعاد الثنائية أو الثلاثية. وعلاوة على ذلك، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن طلبة المراحل المتقدمة ليست لديهم مساحات خاصة بهم في الاستوديوهات، كما ليس في إمكانهم الاستفادة من المساحة المخصصة داخل الاستوديو إلا أثناء الدروس العملية وعندما لا تكون الاستوديوهات مشغولة بمحاضرات أخرى. كما لاحظت لجنة المراجعة الحاجة إلى إيجاد أماكن لعمل الطلبة التشاركي؛ من أجل تعزيز ثقافة الاستوديو اللازمة للإبداع والابتكار. لذا توصي لجنة المراجعة

بأن على الكليةَ أن توسِّع المرافق المتوفرة الخاصة بالاستوديوهات بشكل أكثر، وأن تضمن بأن تكون فيها مساحات مخصصة ثابتة لطلبة المراحل المتقدمة؛ لدعم تجربتهم التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة تقر بوجود مختبرات الحاسوب وهي جميعًا مزودة بالبرمجيات الحديثة ذات الصلة، وهو ما تأكد أثناء الزيارة الميدانية. ولكن، وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بعدم توفر الطابعة الخاصة برسم المخططات للطلبة على الرغم من أن الطباعة بأحجام كبيرة أمر مطلوب في عملية التقييم. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى ضرورة توفير برامج الرسم بمساعدة الحاسوب (CAD) ذات الصلة لجميع طلبة العِمارة؛ لضمان تحقق مواصفات حديثة لدى الخريجين. كما قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية للمكتبة، ولاحظت – مع التقدير – جودة المرافق المتاحة للطلبة والتي تشمل غرف المطالعة، والمساحة المشتركة للمطالعة، وأجهزة الحاسوب المزودة ببرمجيات المايكروسوفت، وأجهزة الطباعة. كما لاحظت قواعد البيانات التي تحتويها المكتبة من الكتب، والمجلات والدوريات الإلكترونية ذات المستوى العالمي. إلا أن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح لعدم وجود قاعدة البيانات المعروفة (Avery Index)، وهي قاعدة بيانات متكاملة تشمل المجلات والدوريات، والمنشورات الخاصة بالفنون، والعمارة والتصميم. ولجنة المراجعة تشجع الكليةَ على توسيع مصادرها الخاصة بالتعلم الإلكتروني لتشمل قاعدة البيانات (Avery Index).

2.9 تستخدم جامعة البحرين عددًا من أنظمة المتابعة؛ لتقييم الاستفادة من مصادرها المختلفة. وقد لاحظت لجنة المراجعة مشاركة لجنة الجداول الدراسية في إدارة المصادر المخصصة للبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الفنيين العاملين في المختبرات هم المسئولون عن متابعة استخدام هذه المختبرات، وضمان توفر المعدات والتجهيزات الاستهلاكية الكافية. كما يتم وضع الترتيبات الخاصة بذلك في بداية كل فصل دراسي، وتخضع للمراقبة طيلة تقديم المقررات الدراسية. وعلاوة على ذلك، يحتفظ مركز التعلم الإلكتروني بالبيانات الخاصة بمصادر التعلم الإلكتروني، ونظام (LibQUAL) الذي نفذته المكتبة مؤخرًا، وهو عبارة عن استبيان على شبكة الإنترنت؛ للمساعدة في تقييم وتحسين هذه الخدمات. ولجنة المراجعة تقر بوجود أنظمة المتابعة هذه، وتشجع الكلية على الاستفادة أكثر من هذه البيانات؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات.

2.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ جامعة البحرين تقدم لطلبتها مجموعة من خدمات الدعم، والتي تتضمن الدعم المقدَّم في استخدام المختبرات، والمكتبة، المصادر الإلكترونية، الإرشاد الأكاديمي، الإرشاد والتوجيه النفسي، والرعاية الصحية. ويقدم مركز الإرشاد الوظيفي دعمًا للطلبة من خلال التنسيق مع قطاع الصناعة لتوفير الفرص المناسبة للطلبة؛ للحصول على التدريب العملي، والترويج لخريجي البرنامج لأغراض التوظيف، إضافة إلى إقامة ورش العمل حول التطوير القيادي، وكتابة السيرة الذاتية، ومقابلات التوظيف. وعلاوة على ذلك، تنظِّم عمادة شئون الطلبة فعاليات طلابية مثل التعلَّم بواسطة النظراء، وبرامج تأهيل الشباب وتشرف عليها، في حين تقدم العيادة الطبية بالجامعة خدمات شاملة لجميع من فيها. وقد كان الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة يشعرون بالرضا عن مجموعة خدمات الدعم المقدم لهم. ولجنة المراجعة تقدر المجموعة الكبيرة من أنشطة الإرشاد الاجتماعي والوظيفي المقدم للطلبة. كما تقدم المكتبة مجموعة من الخدمات، كالتعريف بها وبمكوناتها، والأيام المفتوحة، وورش العمل التدريبية، والتي تقدَّم للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كما تُجري استطلاعًا كل سنتيْن لرصد مستوى الرضا لدى المستفيدين. وعلاوة على ذلك، يقدِّم مركز تقنية المعلومات تدريبًا للتعريف باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية، كما يقدم مركز التعلَّم الإلكتروني الدعم للطلبة في استخدام الـ (Blackboard & Moodle). ويتم تعيين مرشد أكاديمي لجميع الطلبة عند الالتحاق بالبرنامج، ولكن، وباستثناء الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، فإن عملية مراقبة ومتابعة التقدم الدراسي للطلبة غير واضحة، وتتم بصورة غير رسمية في البرنامج، وعلى مستوى فردي بين الطالب وعضو هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تلاحظ مقدار الدعم الأكاديمي المقدَّم للطلبة، وتشجع الكلية على تطوير سياسة شاملة للدعم الأكاديمي بالتعاون مع الجامعة؛ من أجل ضمان التناسق والمساواة بين الطلبة.

2.11 لدى جامعة البحرين يومٌ مخصصٌ للتعريف الرسمي للطلبة الجدد؛ تنظمه عمادة شئون الطلبة، حيث يشارك عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام، ومنسقو المقررات الدراسية في تقديم هذه الفاعلية. كما يوجد هناك برنامج تمهيدي إلزاميٌّ لجميع الطلبة الذين تقل معدلاتهم عن (80%) في اختبار القدرات. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أن البرنامج التعريفي يتضمن فقرة تعريفية عامة على مستوى الجامعة، وفقرة خاصة على مستوى البرنامج، تقدَّم للطلبة خلالها معلومات ذات صلة، تشمل تزويدهم بنسخٍ من الكُتيِّب الإرشادي، ودليل تعريفي خاص بقسم العِمارة والتصميم الداخلي. ولجنة المراجعة تقدر أن البرنامج التعريفي منظَّمٌ على مستوى الجامعة والبرنامج،

ويُعنى بالاحتياجات الخاصة بطلبة برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة. ومع ذلك، لاحظت لجنة المراجعة قلة أعداد الطلبة الذين يحضرونه، كما أنه ليس واضحًا كيف يمكن للطلبة الذين يتخلفون عنه الحصول على المعلومات التي يحتاجونها. ولذا توصي لجنة المراجعة الكليةَ بأن تضع إجراءات بديلة بالنسبة لمن يفوتهم حضور البرنامج التعريفي.

2.12 كما ورد من قبل، يُعيَّن مشرف أكاديمي لكل طالب في اليوم الأول الذي يبدأ فيه بالدراسة في البرنامج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن هناك دعمًا أكاديميًّا مناسبًا لمتابعة تقدمهم الدراسي، وتشخيص الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، والقيام بالتدخلات المناسبة لمساعدتهم. وهذه الخدمة متاحة من خلال نظام للتواصل بين كلٍّ من قسم تقنية المعلومات، وإدارة نظام المعلومات الإدارية والموظفين الأكاديميين والإداريين. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة للجنة المراجعة أنَّ الدعم المتمثل في متابعة هؤلاء الطلبة يتم تنفيذه على مستوى البرنامج من خلال خطة عمل خاصة بهذا الغرض. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أنه وعلى الرغم من توفر هذا النظام، فإنَّ الكثير من الدعم المقدَّم للطلبة يتم بطريقة غير رسمية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. كما توجد هناك برنامج مساندة من قبل النظراء، يمكن أن يستفيد منها الطلبة المتعثرون أكاديميًّا. ولجنة المراجعة تقدر مساندة النظراء هذه، والتي تتيح التعاون العمودي بين الطلبة من مستويات وسنوات مختلفة. ولجنة المراجعة تقر بأنَّ هناك سياسات وإجراءات مطبقة؛ لتشخيص الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، وتقديم الدعم المطلوب لهم في الوقت المناسب، وتشجع الكليةَ على تطوير وتنفيذ نظام لتشخيص الطلبة الذين يواجهون صعوبات قبل أن يُصحبوا عُرضة للإخفاق الأكاديمي.

2.13 يقدِّم قسم العِمارة والتصميم الداخلي العديد من الفرص للزيارات والجولات التفقدية الميدانية، إضافة إلى حضور الـ (Seminars)، والمحاضرات التي يقدمها محاضرون زائرون. وعلاوة على ذلك، يتم تنظيم "يوم المهن" سنويًّا؛ يحضره طلبة المراحل المتقدمة ليتعرفوا على سوق العمل وتوقعاتها. كما يُشجَّع الطلبة على حضور المؤتمرات والمسابقات متى كان ذلك ممكنًا. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أن الطلبة يتولّون تنظيم عدد من الفعاليات والأنشطة من خلال الجمعيات والنوادي الطلابية، ويشاركون في العديد من البطولات الرياضية التي تنظمها الجامعة. وإضافة إلى ذلك، فإن هناك عددًا من الفعاليات التي ينظمها قسم الأنشطة الاجتماعية والثقافية بعمادة شئون

الطلبة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – أن هناك العديد من الأنشطة والفعاليات التي يحضرها الطلبة وينظمونها، والتي تثري خبرتهم التعليمية.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة وإجراءات رسمية للقبول منشورة ومعروفة لدى كلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتتضمن تقييمًا لمهارات الرسم لدى الطلبة المتقدمين للالتحاق بالبرنامج
- هناك بُنية رسمية لإدارة البرنامج، إضافة إلى خطوط واضحة للمسئوليات، والمحاسبة، وأنَّ الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية جيدة بها، مع مشاركة اللجان الطلابية في عملية اتخاذ القرارات
- تتسم سياسة التوظيف بالشفافية، كما يتم اتخاذ قرارات اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد بالتشاور على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم
- هناك نظام للمعلومات الإدارية يقدِّم معلومات تفصيلية عن الطلبة، ويتيح إمكانية التسجيل ودفع الرسوم عبر الإنترنت
- هناك سياسات وإجراءات منفَّذة بصورة منسقة؛ لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة، وموثوقية آلية إدخال درجاتهم وعلاماتهم
- المرافق العامة المتوفرة مناسبة لحاجات البرنامج والطلبة
- هناك مجموعة كبيرة من أنشطة الإرشاد الاجتماعي والوظيفي المقدم للطلبة؛ الأمر الذي يدعم إنجازهم التعليمي، وتطورهم الوظيفي
- هناك خطة للمراقبة من قبل النظراء، تسمح بالتعاون العمودي بين الطلبة من مستويات وسنوات دراسية مختلفة
- هناك مجموعة واسعة من الأنشطة والفاعليات المصاحبة ينظمها ويحضرها الطلبة، وهي تثري خبراتهم التعليمية.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تُعدِّل اختبار القدرات؛ ليكون مناسبًا أكثر لمستوى القبول وتوجه البرنامج

- تُطوِّر خطة طويلة الأجل تضمن تعيين أعضاء هيئة تدريس لديهم الخبرة العملية المناسبة، وأنْ تعدل من النسبة بين أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس، وعبء العمل المناط بأعضاء هيئة التدريس؛ لكي تشجعهم على التركيز بشكل أكثر على تطورهم الشخصي والمهني إلى جانب البحث العلمي
- يتُعالج عدم التوافق في إجراءات الموارد البشرية فيما يتعلق بتقييم أداء ترقية أعضاء هيئة التدريس، وأن تطوِّر خطة لتسهيل عملية ترقية أعضاء هيئة التدريس وتنفِّذها
- تُطوِّر وينفِّذ برنامجًا رسميًّا لتعريف أعضاء هيئة التدريس الجدد على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم
- تُوسِّع المرافق المتوفرة الخاصة بالاستوديوهات أكثر، وأن يضمن بأن تكون فيها مساحات مخصصة ثابتة لطلبة المراحل المتقدمة؛ لدعم خبرتهم التعليمية
- تضع إجراءات بديلة بالنسبة لأولئك الطلبة الذين يفوتهم حضور البرنامج التعريفي.

16-2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 يتبنى البرنامج التوجه الخاص بالمجلس الوطني لاعتماد العِمارة في الولايات المتحدة كمجموعة عامة من مواصفات الخريجين الواجب تحقيقها. وترتبط هذه المواصفات بـ: "المعارف المكتسبة والقدرات التي يتم التعبير عنها عند مستوى التخرج من البرنامج"، وهي مربوطة مع رسالة الجامعة. وبالإضافة إلى ما ذُكر، يشير تقرير التقييم الذاتي بوضوح إلى كيفية ارتباط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بأهدافه التعليمية ومجالات التعليم والتعلم المحددة من قبل المجلس الوطني لاعتماد العِمارة، إضافة إلى العلاقة بين أهداف البرنامج التعليمية ورسالة الجامعة. وخلال جلسات المقابلة، أوضح أعضاء هيئة التدريس كيف أن تحقيق هذه المواصفات مضمون من خلال التقييم المباشر لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والتي هي بمثابة مجموعة منبثقة عن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما ورد القول بذلك في (المؤشر 1)، وبصورةٍ غير مباشرة من خلال استطلاعات طلبة المرحلة الأخيرة، وتقييم التدريب العملي، وتقييم المقررات الدراسية عبر شبكة الإنترنت، واستطلاعات أرباب الأعمال. ولجنة المراجعة تقر بأن مواصفات الخريجين منصوصٌ عليها بوضوح، ومربوطة برسالة الجامعة، مع استخدام آليات مباشرة، وغير مباشرة لتقيم تحقق هذه المواصفات.

3.2 هناك سياسة رسمية للمقايسة المرجعية على مستوى الجامعة، تنصُّ على مبادئ وإجراءات المقايسة المرجعية الواجب اتِّباعها، وكذلك تنص بوضوح على المسئوليات الخاصة بكلٍّ من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، وعميد الكلية، ورئيس القسم في هذه العملية. وقد قام القسم بالمقايسة المرجعية للبرنامج مع مجموعة من البرامج الإقليمية والعالمية في مجال العِمارة. وشملت تلك المجموعة (7) برامج مطروحة في دول مجلس التعاون الخليجي، و(8) برامج مطروحة في جامعات أمريكية. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ عملية المقايسة المرجعية قد تمخضت عن تعديل في بُنية البرنامج. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لاحظت أن التنوع في اختيار المؤسسات العالمية محدودٌ، وتنصح الكليةَ بأن تتوسع في اختيارها؛ لكي تضمن مقايسة مرجعية موثوقة. وعلاوة على ذلك، فإن عملية المقايسة المرجعية

تضمنت بالدرجة الأساس المناهج الدراسية، محتويات المقررات الدراسية، مخرجات التعلم المطلوبة، ومستويات الساعات المعتمدة. ولم تتضمن مقايسة متطلبات القبول، معدلات التقدم الدراسي، المعايير الأكاديمية، إستراتيجيات التعليم والتعلم، إلخ. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكليةَ بتوسيع أنشطتها الخاصة بالمقايسة المرجعية؛ لتشمل كافة الجوانب المتعلقة بالبرنامج ومخرجاته.

3.3 هناك سياسة تقييم رسمية يتبناها القسم، وهي متاحة لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة. كما أنَّ رئيس القسم هو المسئول عن تنفيذ هذه السياسة. وخلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، تأكدت لجنة المراجعة من أن توزيع درجات الطلبة تتم الموافقة عليه من قبل رئيس القسم والعميد قبل إعلانها للطلبة. كما أنَّ رئيس القسم أيضًا هو المسئول عن ترتيب جداول مراقبات الامتحانات النهائية؛ لضمان نزاهة هذه العملية. وهناك أدلة من الوثائق المقدمة والمقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة على أن سياسة وإجراءات التقييم منفّذة بصورة متناسقة، وتخضع للمراقبة والمراجعات المنتظمة. وكما ورد بشيء من التفصيل في (المؤشر 1)، فإنَّ هناك نظامًا لتظلمات الطلبة، وآلية لمكافحة الانتحال الأكاديمي، وكلاهما معروفان جيدًا لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك سياسة وإجراءات تقييم رسمية ومنفَّذة بصورة متناسقة، وتتم مراجعتها بصورة منتظمة.

3.4 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن فريق برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة يستخدم مصفوفة الربط (Articulation matrix)؛ للتأكد من تحقيق الأهداف التعليمية للبرنامج. ويتمُّ ضمان هذا من خلال ربط أدوات التقييم مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وهي مجموعة مخرجات منبثقة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة التقييم الخاصة بالقسم تستوجب أن تكون مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية جزءًا من جميع الوثائق التي يتم إعدادها للمحكمين بالنسبة للمقررات التي تعتمد على الاستوديو. وفي نهاية كل فصل دراسي، يقوم أعضاء هيئة التدريس بتعبئة نموذج التقييم الخاص بالمقرر؛ تتضمن ربط درجات الطلبة مع مخرجات التعلم المطلوبة الخاصة بالمقرر. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن القسم يعدُّ مُخرج التعلم المطلوب متحققًا إذا حصل (70%) من الطلبة على الأقل، على (70%)، أو أكثر كدرجة نجاح في ذلك المقرر. وبعد ذلك، ومن خلال استخدام مصفوفة الربط، فإنه يتم تشكيل وربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع أهدافه التعليمية؛ لتقييم مستوى تحقق هذه

الأهداف وضمان تحقق المعايير الأكاديمية فيها. وقد لاحظت لجنة المراجعة، مع التقدير، أن النظامَ المُتَّبع كفوءٌ في قياس مستوى تحقق مخرجات التعلم. ومع ذلك، وعند دراسة ملفات المقررات الدراسية المقدمة، لاحظت لجنة المراجعة بعض التباينات في مستوى ودقة تضمين المعلومات في بعض ملفات المقررات. وإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن الاعتدال القبْلي للتقييم غير مُتَّبعٍ من قبل الكلية أو القسم، فإنه من الممكن تلمُّس عدم التوافق بعد خضوع الطلبة لعملية التقييم. وهذا ما ستتم مناقشته بتفصيل أكثر في الفقرة التالية.

3.5 لدى جامعة البحرين سياسة للتقييم والاعتدال تنصُّ على إجراء اعتدال قبْلي وبعْدي للتقييم. وبالنسبة للمقررات الدراسية المطروحة من خلال شعب متعددة، يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس في وضع ورقة أسئلة الامتحان، والتي يقوم منسق المقرر فيما بعد بوضعها في صورتها النهائية، ويتم تصحيح أوراق الإجابات بصورة جماعية. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ توزيع الدرجات تتم الموافقة عليه من قبل رئيس القسم، وعميد الكلية قبل إعلانها للطلبة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هناك عملية للاعتدال البعْدي للدرجات يقوم بها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، حيث تخضع ملفات المقررات الدراسية، بما فيها الأدوات التقييمية للمراجعة والتعليق عليها من حيث مستوى التقييم وصلته بتقييم مُخرَج التعلُّم الذي يعنيه. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة التقييم الخاصة بالقسم تنصُّ على أن تقييم أعمال الطلبة في جميع المقررات التي تعتمد على الاستوديو يتم على يد محكِّمين لديهم أدوارٌ ومسئوليات واضحة، ويُزوَّدون بمعايير يسترشدون بها خلال عملية التقييم. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من أن المقررات النظرية (ماعدا التي تُقدم لمن خلال شعب متعددة لا تخضع للاعتدال القبْلي، وأن الاعتدال البعْدي يقوم به مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة فقط، وليس أعضاء هيئة التدريس المختصين). ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ التوسع في نظامها الخاص بالاعتدال الداخلي ليشمل اعتدالاً قبْليًا لجميع مقرراتها، وأن كلًّا من الاعتدال القبْلي والبعْدي يقوم بهما أعضاء هيئة تدريس مختصون.

3.6 تشير سياسات التقييم الخاصة بجامعة البحرين والقسم إلى أنَّ تقييم مقرر المشروع النهائي في التصميم، ومقرر التدريب العملي، هما فقط اللذان ينطويان على الاستعانة بممتحِنين خارجيين.

وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن خضوع البرنامج للاعتماد الخارجي من قبل جهة احترافية، مثل مجلس الاعتماد الوطني للعمارة NAAB، إنما يكون بذلك قد خضع للاعتدال الخارجي. وفي الوقت الذي تتفق فيه لجنة المراجعة على أن هذا يُعدُّ نوعًا من الاعتدال الخارجي، إنما هو بمثابة اعتدال بعْدي لا يحصل سوى بصورة دورية. وعليه، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكليةَ تعديل سياستها الخاصة بالاعتدال لتشمل اعتدالاً خارجيًّا لأدواتها التقييمية يتعدى المشروعات النهائية في التصميم.

3.7 خلال الزيارة الميدانية، قُدِّمت للجنة المراجعة عينات واسعة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم. والتي شملت: الامتحانات القصيرة، وامتحانات منتصف ونهاية الفصل، والواجبات وأعمال التصميم الخاصة بالطلبة. وقد درست لجنة المراجعة العينات المقدمة، ولاحظت، بالنسبة للمقررات النظرية، أن الأدوات التقييمية المستخدمة مناسبةٌ لمستوى المقررات، ومحتوياتها، ومخرجات التعلَّم المطلوبة للمقرر. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الدرجات الممنوحة ذات مستوى مناسب. كما درست لجنة المراجعة أعمال التصميم المعروضة للطلبة، ولاحظت أنَّ أعمال الطلبة مشابهةٌ لما يوجد في مؤسسات أخرى تطرح برامج مماثلة. وتكشف أعمال الطلبة عن منظور أساسي مناسبٍ ومتنوع في التصميم، إضافة إلى استكشافات لوسائل تواصل مناسبة، وعروض ثلاثية الأبعاد. كما كانت هناك نماذج تصميمية جيدة ذات فهمٍ واضح للمشكلات المعمارية البسيطة كما أوضحته أعمال الطلبة في مقرر التصميم المعماري 1 (Architectural Design ARCG 210)، في حين أظهرت الأعمال المعروضة ضمن مقرر التصميم المعماري 3 ((Architectural Design III (ARCG lp=310) مستوىً مناسبًا من التعقيد، مع التركيز على خطط الرسم اليدوي إلى جانب النماذج. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – مدى التركيز على الرسم اليدوي وعمل النماذج. وبشكلٍ عام، فإن لجنة المراجعة لاحظت أن أعمال الطلبة مماثلة لما في مؤسسات أخرى تطرح برامج مماثلة. ومع ذلك فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من أن الوثائق الخاصة بالبحث العلمي والمُعدَّة ضمن مقرر التصميم المعماري 7 ((Architectural Design VII (ARCG 510) لم تكن مصادرها موثقة وفقًا للأعراف الأكاديمية، وأن الطلبة قد اعتمدوا بشكل رئيس على مصادر على شبكة الإنترنت، بجانب اطلاعٍ قليلٍ على الكتب، ومقالات المجلات والدوريات، أو أوراق المؤتمرات. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ ضمان بأن الوثائق الخاصة بالأبحاث التي ينجزها الطلبة ذات

الصلة بمشروعات التخرج يتم إعدادها وفقًا للأعراف الأكاديمية المقبولة، وأن تكون مصادرها معروضة بصورة جيدة، وأنْ تولي اهتمامًا أكثر بالقضايا الاجتماعية والبيئة.

3.8 يتم قياس مستوى إنجازات الخريجين بصورة مباشرة من خلال تقييم تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومن ثم مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه التعليمية، وذلك باستخدام أدوات التقييم، وربط العملية وتشكيلها على النحو الذي ورد في (الفقرة: 3.4) من هذا التقرير. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن فريق البرنامج يقوم كذلك بتقييم مستوى إنجازات الطلبة مباشرة من خلال طلب التغذية الراجعة من أرباب الأعمال، والخريجين حول مستوى إنجازات الخريجين، وتحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه التعليمية، وهي تشير إلى درجة عالية من الرضا، وقد تأكد ذلك خلال جلسات المقابلة. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكِر سابقًا، فإن أعمال الطلبة بشكلٍ عام تتناسب مع نوع البرنامج ومستواه. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تقر بأن مستويات إنجاز الخريجين تلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة يساورها القلق نحو المستويات المتدنية للاستكشاف والتموضع النظري والفلسفي للمشروع الختامي؛ مما نجم عنه مشروعات تهتم بصورة مفرطة بجوانب الشكل والحداثة على حساب القضايا البيئية والاجتماعية، ولجنة المراجعة تحثُّ الكليةَ على معالجة هذه القضية (انظر الفقرة: 1.3). وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح بأنه يجب أن يصف توصيف مقرر التصميم المعماري 7 ((Architectural Design V11 (ARCG 510) بوضوح مخرجات التعلم الواجب تحققها في المشروع الختامي، كأداة لضمان أخذ هذه الجوانب في الاعتبار خلال التقييم النهائي للمشروعات.

3.9 تراقب كلية الهندسة معدلات نجاح طلبتها، ومعدلات إكمال الدراسة والخروج من البرنامج من خلال تقارير يتم تحصيلها من خلال نظام المعلومات الإدارية (MIS) وإدارة التسجيل. وتشير المعلومات المقدمة إلى أنَّ الخريجين من البرنامج في السنوات الدراسية الخمس الأخيرة الماضية يمضون حوالي (10,6) فصول دراسية، وهو معدل مناسب بالنسبة لطول مدة البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن من بين الـ (129) طالبًا الذين تخرجوا خلال السنوات الدراسية 2012–2015، فإنَّ (68,2%) منهم يعملون لدى جهات مناسبة لتخصصهم، كما أنَّ (6,2%) منهم يزاولون وظائف أخرى، و(4,7%) يواصلون دراستهم العليا، و(3,9%) يمارسون أنشطة أخرى، في حين ظل (17%) منهم لم يعرفوا وجهتهم بعد. وتتطابق البيانات الخاصة بمعدلات الطلبة المقبولين إلى عدد الخريجين

الناجحين بما في ذلك معدلات التقدم الدراسي، والاستبقاء، والتقدم الدراسي من سنة إلى أخرى مع تلك البيانات المتحققة في برامج مماثلة مطروحة إقليميًّا وعالميًّا. ولجنة المراجعة تقدر أن معدلات الطلبة المقبولين بالنسبة إلى عدد الخريجين الناجحين، بما في ذلك معدلات التقدم الدراسي، والاستبقاء، والتقدم الدراسي من سنة إلى أخرى، وطول مدة الدراسة، والوجهة الأولى للخريجين، هي مستويات جيدة بالنسبة لنوع البرنامج، وأنَّ لدى القسم إجراءات مطبقة لمراقبة هذه الجوانب.

3.10 كما وردت الإشارة في (المؤشر 1)، فإن برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة يشمل مقررًا للتدريب العملي (ARCG 299) دون ساعات معتمدة لمدة شهرين، وبمعدل (200 ساعة فعلية) في أحد مواقع الممارسة المعمارية الخاصة أو الحكومية. وتتم إدارة توزيع الطلبة على هذه المواقع من قبل القسم العلمي، وقسم التنسيق، والارتباط الصناعي على مستوى الجامعة، حيث يتم تحديد المواقع التدريبية المتوفرة، وتوزيع الطلبة عليها. ويقوم القسم الأكاديمي بتعيين أحد أعضاء هيئة التدريس للإشراف على الطلبة، والتنسيق مع المشرف الآخر في موقع العمل، والذي يتم تزويده بمعايير واضحة عما هو متوقع من هذا التدريب، وكيفية تقييم الطالب المتدرب. ويجب على الطلبة كتابة تقرير وعرضه كجزء من عملية تقييمهم. وقد كشفت جلسات المقابلة عن أن الجهات المستفيدة تنظر بتقديرٍ عالٍ لهذه العملية. ولجنة المراجعة تقدر أن التعلُّم القائم على العمل يُدار بصورة صحيحة، ويتم تقييمه لضمان وجود خبرة تعلُّم مناسبة.

3.11 يتضمن برنامج بكالوريوس العلوم في العِمارة مشروعًا نهائيًّا للتخرج، يقدّم على مرحلتيْن؛ مشروع التخرج 1 (Graduation Project 1/ ARCG 511) وهو: "مرحلة البرنامج"، ومشروع التخرج 2 (Graduation Project 11/ ARCG 511) وهو: "مرحلة التصميم". ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن عملية إدارة المقرر قد تحسّنت من خلال تعيين منسِّق لمشروع التخرج يكون مسئولًا عن مراقبة العملية بشكل عام. كما يتم توزيع الطلبة على مشرفي التصميم، بواقع (4) طلاب لكل مشرف كحدٍّ أقصى. ويقوم كل طالب بتطوير (3) مقترحات للمشروع تحت إشراف المشرف المعين لهم، ويكون منسق مشروعات التخرج مسئولًا عن تنظيم (Seminar) تتم فيه مناقشة هذه المقترحات، واختيار أحدها ليباشر الطالب العمل عليه. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن منسق مشروعات التخرج هو المسئول عن إدارة المقرر وضمان جودة المشروعات. كما يقوم المنسق بتنظيم لجان التحكيم لتقييم أعمال التصميم. كما أن معايير منح الدرجات مبيّنة بوضوح

في وثيقة "إرشادات مشروع التخرج"، والتي توزع على الطلبة، والمشرفين، وأعضاء لجان التحكيم، والتي يجب أن تضم أحد الأعضاء الخارجيين. كما تحدد هذه الوثيقة أدوار ومسئوليات كلٍّ من الطالب والمشرف على المشروع. وقد كان أعضاء هيئة التدريس، والطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية جيدة بهذه الإرشادات. ولجنة المراجعة تقدر وجود إجراء واضح لإدارة مشروع التصميم الخاص بالتخرج، كما أنه يُبيِّن بوضوح أدوار كلٍّ من الطالب، والمشرف، وأعضاء لجنة التحكيم.

3.12 لدى برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة لجنة استشارية تعقد اجتماعاتها سنويًّا كما هو مذكور في تقرير التقييم الذاتي، ولجنة استشارات طلابية، وهي الأخرى تجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة. وتضم اللجنة الاستشارية للبرنامج ممثلين عن قطاع الصناعة من القطاعيْن الحكومي والخاص، والتي لها مجموعة من الشروط لاختيار الأعضاء. ولجنة المراجعة مقتنعة بأن اللجنة الاستشارية للبرنامج تجتمع بصورة منتظمة، وأنَّ هذه الاجتماعات موثقة بمحاضر، حيث تتم مناقشة قضايا تتصل بمحتوى البرنامج، ومخرجات تعلُّمه، وتتم مناقشة مقترحات التحسين كذلك. إلاَّ أن فريق برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة لم يتمكن من تزويد لجنة المراجعة بوثائق حول اختصاصات اللجنة الاستشارية للبرنامج، أو سياسة، أو أي إجراء بهذا الخصوص. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تطوير، وتنفيذ سياسة رسمية وإجراء خاص باللجنة الاستشارية للبرنامج، ينصان بوضوح على اختصاصات هذه اللجنة، وعدد الاجتماعات التي يجب أن تعقدها خلال السنة الدراسية، إضافة إلى آلية لتقييم فاعليتها.

3.13 تقوم جامعة البحرين بقياس رضا أرباب الأعمال سنويًّا والخريجين كل سنتيْن باستخدام استبانات تجريها لذلك. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنه يتم استخدام الاستبانات لتحديد مستوى الرضا المتحقق نحو الأهداف التعليمية للبرنامج، ومخرجات التعلَّم المطلوبة. وتشير البيانات التجميعية لاستبانات الخريجين وأرباب الأعمال إلى أنهم بشكلٍ عام يشعرون بالرضا عن مخرجات البرنامج. كما يتم إجراء استبيان لطلبة السنة النهائية، والذي يجري في نهاية كل فصل دراسي، ويشير إلى درجة عالية من الرضا حول التجربة التي يعيشها الطلبة في البرنامج بشكلٍ عام بنسبة (90%). ومع ذلك، فقد كان الطلبة أقل رضا عن المهارات العملية التي تُكمِّل الجوانب النظرية للبرنامج، وكانت نسبتهم (68,2%). وعلاوة على ذلك، فقد أشار الخريجون وأرباب الأعمال الذين قابلتهم لجنة

المراجعة إلى درجة عالية من الرضا عن البرنامج ومخرجاته. ولجنة المراجعة تقدر أن أرباب الأعمال والخريجين يشعرون بالرضا عن البرنامج ومخرجاته.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- يخضع البرنامج للمقايسة المرجعية مع برامج مماثلة مطروحة إقليميًّا وعالميًّا، ومع المعايير الاحترافية، وقد تمخضت عملية المقايسة المرجعية عن تعديل في بُنية البرنامج
- هناك سياسة رسمية للتقييم وإجراءات يجري تنفيذها بصورة متناسقة، وتخضع للمراجعة بصورة منتظمة
- هناك نظام رسمي مطبق، وهو مناسب لتقييم مستوى تحقق مخرجات التعلم
- هناك تأكيد على مهارات الرسم اليدوي وعمل النماذج كما واضح في أعمال الطلبة
- نسبة معدلات أعداد الطلبة المقبولين إلى أعداد الخريجين بما فيها معدلات الاستبقاء والتقدم الدراسي من سنة إلى أخرى، وطول مدة الدراسة، والوجهة الأولى للخريجين جميعها بمستويات جيدة بالنسبة لنوع البرنامج، وأنَّ لدى القسم إجراءات مطبقة لمراقبة هذه الجوانب
- يُدار التعلم القائم على العمل بطريقة صحيحة، ويخضع للتقييم؛ لضمان وجود خبرة تعلُّم مناسبة
- هناك إجراء واضح لإدارة مشروع التخرج، ينص بوضوح على دور ومسئوليات الطلبة، والمشرفين، وأعضاء لجان التحكيم
- يشعر أرباب الأعمال والخريجون بالرضا عن البرنامج ومخرجاته.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- توسِّع أنشطة وفاعليات المقايسة المرجعية لتشمل كافة جوانب البرنامج ومخرجاته
- توسِّع نظام الاعتدال الداخلي ليشمل الاعتدال القبْلي لجميع المقررات الدراسية، وأن يتم إجراء الاعتدال البعْدي على يد أعضاء هيئة تدريس مختصين
- تعدِّل سياسة الاعتدال لتشمل اعتدالاً خارجيًّا للأدوات التقييمية يتعدى المشروعات النهائية في التصميم

- تضمن أن الوثائق الخاصة بأبحاث الطلبة ذات الصلة بمشروعات التخرج يتم تطويرها وفقًا للأعراف الأكاديمية المقبولة، مع توثيق جيد للمراجع، وتولي اهتمامًا أكبر للقضايا الاجتماعية والبيئية
- تقوم بتطوير، وتنفيذ سياسة رسمية وإجراء خاص باللجنة الاستشارية للبرنامج، تنصان بوضوح على اختصاصات هذه اللجنة، وعدد الاجتماعات التي يجب أن تعقدها خلال السنة الدراسية، إضافة إلى آلية لتقييم فاعليتها.

3.16 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين مجموعة من السياسات، والإجراءات، والضوابط فيما يخص الأمور الأكاديمية، وسياسة القبول، والموارد البشرية، وأمور أخرى على مستوى الجامعة. وهذه السياسات، والإجراءات، والضوابط موجودة على الموقع الإلكتروني للجامعة، حيث يمكن الاطلاع عليها. وتتوسع كلية الهندسة في ذلك من خلال موقعها الإلكتروني الخاص بها، والذي يتضمن السياسات، والإجراءات، والضوابط، والأخبار الخاصة بالكلية. وإضافة إلى ذلك، يستطيع الطلبة الاطلاع على السياسات والإجراءات ذات العلاقة من خلال البرنامج التعريفي والكُتيِّب الإرشادي للطالب، وطلبها مباشرة من مكتب العميد. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن التقيد بسياسات الجامعة وإجراءاتها يتم على مستويَيْن؛ الأول: على مستوى الجامعة، حيث يوجد هناك مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، والذي يعمل مباشرة مع عمداء الكليات. وهذه الإدارة هي المسئولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات. والثاني على مستوى البرنامج، حيث يتحمل عميد الكلية، ورئيس القسم مسئولية تنفيذ وإدارة هذه السياسات. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك مجموعة مناسبة من السياسات والإجراءات، إضافة إلى مسئوليات واضحة متاحة لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة عليها. ولكن، وبناءً على الأدلة المقدمة في ملفات المقررات الدراسية، ومقابلات أعضاء هيئة التدريس، فقد وجدت لجنة المراجعة أنَّ بعض أعضاء هيئة التدريس، لاسيما الجدد منهم، ليسوا على دراية جيدة بهذه السياسات والإجراءات. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكليةَ تطوير آليات إبلاغ السياسات المؤسسية الجديدة إلى الجهات ذات العلاقة المعنية بها؛ لضمان وجود فهمٍ مشترك، وتنفيذ فعّال لهذه السياسات.

4.2 تعدُّ إدارة البرنامج من مسئولية رئيس القسم، والذي يرتبط مباشرة بعميد الكلية. ويقوم منسق البرنامج بمعاونة رئيس القسم، كما أنَّ هناك مجموعة من اللجان التي تقوم بمسئوليات الاعتماد، وتطوير المناهج، والشئون الأكاديمية والإدارية، وتنظيم الفعاليات. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن اللجان الدائمة يتم تشكيلها في بداية كل سنة دراسية، في حين يتم تشكيل اللجان المؤقتة، كلجان

التوظيف، ومراقبة الامتحانات بحسب الحاجة. ويعدُّ مجلس القسم هو الوصي على النزاهة الأكاديمية، وهو الجهة المسئولة عن الموافقة على جميع القرارات الخاصة بالقضايا الأكاديمية الكبرى التي يرفعها فريق البرنامج، من خلال رئيس القسم، إلى عميد الكلية. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق من أن عبء العمل الكبير، والمسئوليات المُناطة برئيس القسم وكبار أعضاء هيئة التدريس سوف يحد من قدراتهم على إدارة وقيادة البرنامج بصورة فاعلة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية معالجة مسألة المسئوليات القيادية؛ نظرًا لأن هذا الأمر من شأنه أن يعيق وجود قيادة فاعلة ويمكن أن يؤثر على إدارة البرنامج.

4.3 لدى جامعة البحرين دليل إرشادي رسمي لضمان الجودة يتضمن معلومات شاملة عن جميع السياسات والإجراءات ذات العلاقة بضمان الجودة. ويقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة بكامل المسئولية لمراقبة وتقييم فاعلية نظام إدارة الجودة في الجامعة. وعلى مستوى القسم، فإن لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم تعمل تحت إدارة وإرشاد لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالكلية، وهي المسئولة بدورها أمام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة يقوم بعمليات تدقيق دورية للتحقق من الالتزام بضمان الجودة، ويتم وضع النتائج في تقرير يتم رفعه إلى مجلس الجامعة، حيث تكون هناك خطوات للمتابعة. وبمحاذاة ذلك، هناك عمليات تدقيق غير نظامية للجودة على مستوى الجامعة والقسم. ولجنة المراجعة تلاحظ وجود بُنية لضمان الجودة الداخلية داخل قسم العِمارة والتصميم الداخلي. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من أنَّ فاعلية هذا النظام تُقاس تبعًا للحصول على الاعتماد الأكاديمي من (NAAB) بدلاً من كونها عملية تحسين مستمر، وأن عملية مراقبة الجودة الداخلية تتركز على السياسات وتنفيذها بدلاً من تقييم هذه السياسات وفاعلية تطبيقها. ولجنة المراجعة تشجع الكلية على بذل المزيد من التقييم لفاعلية نظامها الداخلي الخاص بضمان الجودة في إيجاد ثقافة التعزيز المستمر للجودة.

4.4 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنه قد تم وضع سياسات وإجراءات ضمان الجودة في إطار رسمي على مستوى الجامعة منذ عام 2009. وتتم إحاطة أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين علمًا حول هذه الجوانب من خلال الأخبار الموجزة والرسائل الإلكترونية. وإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ

والآليات المتخذة لضمان جودة البرنامج يتم إيصالها عن طريق الـ (Seminars)، وورش العمل. وما يعزز ذلك هو الكُتيِّب الإرشادي (IDEAS)، الذي يقدِّم لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين. وخلال المقابلات، تأكدت لجنة المراجعة من دراية الموظفين الأكاديميين والإداريين بمبادئ، وسياسات، وإجراءات ضمان الجودة التي تتبناها جامعة البحرين ودورها في ضمان جودة تقديم البرامج. ولجنة المراجعة تقدر أن الكلية تتيح فرص بناء القدرات للموظفين الأكاديميين والإداريين؛ لتدعيم فهمهم لمفاهيم ضمان الجودة وأدوارهم ومسئولياتهم.

4.5 يتم طرح وإدخال البرامج الجديدة وفقًا لـ "سياسة وإجراءات ضمان جودة البرامج الأكاديمية وتدعيمها"، والتي تؤكد على الحاجة إلى تقييم هذه البرامج وصلتها بحاجات سوق العمل، وأهداف وغايات الكلية والجامعة بشكل عام، ومحاذاتها لمتطلبات جهات الاعتماد الخارجية. وتنصُّ هذه السياسة على دور لجنة المناهج الدراسية بالقسم، ومجلسه، ولجنة المناهج الدراسية بالكلية، ومجلس الكلية في ضمان أن يكون البرنامج مصممًا ومطورًا وفقًا للسياسات والإجراءات المنشورة قبل تقديمه لمجلس الجامعة للموافقة عليه، ومجلس إدارة الجامعة للإقرار النهائي. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الكلية لم تطرح برامج جديدة في السنوات الثلاث الماضية. ولجنة المراجعة تقر بأن هناك سياسة مُتبناة لتصميم وطرح البرامج الجديدة، وهي مناسبة لهذا الغرض.

4.6 استنادًا إلى دليل الجامعة لضمان الجودة، يقوم أعضاء هيئة التدريس بإعداد تقرير عن كل مقرر من المقررات الدراسية التي يُدرِّسونها في نهاية كل فصل دراسي. ويتضمن هذا التقرير تحليلاً لإنجازات الطلبة، وتوزيع درجاتهم، وتقييمًا لدقة المتطلبات المسبقة، وتعليقات عن مستوى المقرر، والتغييرات المطلوبة فيه إذا دعت الحاجة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذه التقارير يتم تسليمها إلى لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم، وتتم مناقشتها في مجلسه؛ ونتيجة لذلك يتم إجراء تعديلات طفيفة إذا لزم الأمر. ولجنة المراجعة تقدر وجود عملية رسمية مستديمة لمراجعة وصيانة البرنامج يتم تنفيذها بصورة متناسقة. وعلاوة على ذلك، تؤدي تقييمات الطلبة للمقررات الدراسية دورًا مركزيًّا في التقييم المستمر للبرنامج. وتغطي هذه الاستبانات موضوعات مثل جودة المفردات الدراسية، أهداف التعلُّم، أداء عضو هيئة التدريس، طرق التدريس، وطرق التقييم. ويتم تحليل هذه الاستبانات من قبل مركز القياس والتقويم، حيث تكون النتائج بمثابة مُدخلات لتعديل المقررات الدراسية، أو متابعة أداء عضو هيئة التدريس. وخلال جلسات المقابلة،

أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الإجابات الواردة في الاستبانات الطلابية المكتملة تتم معالجتها، وترفع النتائج الكمية إلى رئيس القسم، وإلى أعضاء هيئة التدريس المعنيين، ولا يطلع الطلبة عليها النتائج. أما النتائج النوعية لهذه الاستبانات، أي تعليقات الطلبة، فلا يتم التعامل معها عادة. وقد سمعت لجنة المراجعة من أعضاء هيئة التدريس أنهم لهذا السبب يفهمون بدرجة أقل النتائجَ الكميةَ للاستبانات؛ كونها تخلو من تعليقات وآراء الطلبة. ولجنة المراجعة تتفق مع أعضاء هيئة التدريس في أنه يجب أن يتلقوا كلًّا من النتائج النوعية والكمية لاستبانات الطلبة، وتقييماتهم لمقرراتهم.

4.7 هناك مراجعات دورية للبرنامج تتم من خلال آلية متعددة الجوانب. ويتمثل الإجراء الأساسي لضمان الجودة في تقديم تقرير تقييم ذاتي يعدُّه القسم كل سنتيْن. وتتبنى هذه العملية وتوجهها لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم، وتشرف عليها لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الكلية، والتي ترفع تقريرها في نهاية المطاف إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة. ويشارك أعضاء هيئة التدريس في كِلتا اللجنتيْن والمركز أيضًا. وفي صُلب عملية المراجعة الدورية هذه لبرنامج بكالوريوس علوم في العِمارة تكمن المعادلة الرئيسة، وهي حصول البرنامج على الاعتماد الأكاديمي من مجلس الاعتماد الوطني للعمارة (NAAB) في شهر يناير 2015. ونظرًا لأن هذه الشهادة سارية المفعول لمدة (6) سنوات، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن البرنامج يخضع لمراجعات دورية كل (6) سنوات لتجديد الاعتماد الأكاديمي من هذه الجهة. وتوافقًا مع "سياسة الجامعة في تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية"، فإنَّ المراجعة الدورية تتم بمبادرة من القسم، وتنفِّذ على مستويات مختلفة وصولاً إلى مجلس الجامعة مستفيدة من مُدخلات من جهات ذات علاقة داخلية وخارجية مختلفة تشمل الخريجين، وأرباب الأعمال. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة على تغيرات أخيرة وناجحة كبرى جرت على البرنامج. وقد تحدث أعضاء هيئة التدريس بإيجابية عن هذه الإجراءات، وأشاروا إلى أنَّ معايير مجلس الاعتماد الوطني للعمارة (NAAB)، عززت وساعدت في تعريف مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، إضافة إلى مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ كلٌّ على حِدة، الأمر الذي أضفى ثقة في التغييرات المقترحة على البرنامج بما يدل على أن الإجراء الذي اتبعته الجامعة قد تمخض عن تغييرات مجدية فيه. ولجنة المراجعة تقدر أن عملية المراجعة الدورية التي تتبناها الجامعة للبرنامج فعالة، وذات نتائج مرغوب فيها.

4.8 يتم تحصيل آراء الجهات ذات العلاقة على مستوى الجامعة، والكلية، والبرنامج، والمقررات. والهدف من ذلك هو الحصول على التغذية الراجعة اللازمة لاتخاذ القرارات حول تعديل وتطوير البرنامج. وتستخدم مجموعة من المصادر ذات الصلة؛ للحصول على هذه الآراء، والتي تستخدم لضمان أن يكون البرنامج حديثًا، ويلبي توقعات الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية. وتشمل هذه الجهات الحكومية، الخريجين، طلبة السنة النهائية، اللجنة الاستشارية للبرنامج، معايير مجلس الاعتماد الوطني للعمارة (NAAB)، أعضاء هيئة التدريس، والطلبة. وتُستخدم مختلف الطرق للحصول على المُدخلات من هذه الجهات. وتمثل الاستبانات التحريرية، كاستطلاعات أرباب الأعمال، واستطلاعات رضا الطلبة عن المقررات الدراسية من أبرز الطرق المستخدمة في التعرف على وجهات نظر الجهات ذات العلاقة. كما تعد الحوارات المقننة طلبة السنة النهائية، وقادة القطاع الصناعي، كما هي الحال مع اللجنة الاستشارية للبرنامج، مصدرًا آخر لاستطلاع آراء هذه الجهات. وقد وردت في تقرير التقييم الذاتي أدلة واضحة ومستمدة من آراء ومُدخلات الجهات ذات العلاقة، وقد تمت الاستفادة منها في تحسين البرنامج. وخلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع الجهات ذات العلاقة، تحدَّثوا عن مشاركتهم في البرنامج من خلال تقديم التغذية الراجعة. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك مجموعة من الطرق المستخدمة في تحصيل التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات بشأن تقديم البرنامج وتطويره. وبالرغم مما ذُكِرَ أعلاه، فإن هناك القليل من الأدلة على تقديم التغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة حول تطوير البرنامج؛ بناءً على مُدخلاتها. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية تطوير آلية لإبلاغ النتائج المترتبة على التغذية الراجعة والتغييرات التي تقوم بها؛ نتيجة لذلك إلى الجهات المستفيدة.

4.9 يعدُّ التطوير المهني للموظفين الأكاديميين والإداريين في البرنامج أمرًا مهمًّا للتنفيذ، والتطوير الفعَّال للبرنامج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن أعضاء هيئة التدريس يحضرون المؤتمرات وورش العمل، والـ (Seminars) من قبل بعض المحاضرين الزائرين والأكاديميين، إضافة إلى التدريب. ولجنة المراجعة تقر بوجود برنامج تدريبي متمثل في الحصول على الشهادة العليا في الممارسة الأكاديمية، والذي يُتيح لأعضاء هيئة التدريس الفرصة لتدعيم معارفهم ومهاراتهم في طرق التعليم والتعلُّم. وعلاوة على ذلك، تُعقد مجموعة من ورش العمل على مستوى الجامعة، والتي شارك فيها عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس بقسم العِمارة والتصميم الداخلي. كما يقدِّم تقرير التقييم الذاتي قائمة من الـ (Seminars) التي أُجريت على مستوى الكلية في عام 2014، والتي شملت (7)

(Seminars)؛ رأت لجنة المراجعة أنَّ اثنيْن فقط يمكن أن يكونا ذات صلة بالبرنامج. وإضافة إلى ذلك، فقد قُدِّمت أدلة عن مجموعة من ورش العمل حول ضمان الجودة قدمها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، ولكن أعضاء هيئة التدريس ذكروا أن التعارض بين هذه الورش والمهام التدريسية والإدارية المكلفين بها قد جعلت من الصعب حضورها. وخلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس، ذكروا أنهم يتلقون تشجيعًا على حضور المؤتمرات خارج الحرم الجامعي ضمن حدود الميزانية المتاحة. ومع ذلك، لم تقدَّم للجنة المراجعة أدلةً على خطط للتطوير الشخصي لأعضاء هيئة التدريس تتم مراجعتها رسميًّا، والاتفاق عليها مع القسم أو الكلية. لذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ وضع وتنفيذ سياسة وإجراءات للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، تحدد جوانب تطويرهم المهني، والمربوطة بتقييم أدائهم، ووضع الآليات التي تمكِّن أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في عملية تطويرهم المهني.

4.10 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن استطلاع وضع سوق العمل يتم بصورة رئيسة من خلال استبانات أرباب الأعمال، ومن خلال اللجنة الاستشارية للبرنامج أيضًا. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة على تطبيق استبيان أرباب الأعمال، والذي يقيِّم بصورة رئيسة رضاهم عن مستوى تحقيق الخريجين للأهداف التعليمية للبرنامج. وبالنظر إلى أن الصلة الاحترافية هي أمر مهم بالنسبة لفرص توظيف خريجي البرنامج، فإن لجنة المراجعة لاحظت أن قنوات تحصيل التغذية الراجعة اللازمة محدودة، وغير مستخدمة لأغراض استبيان حاجات سوق العمل. ومن ثَمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية إجراء دراسة رسمية لسوق العمل وحاجاتها للمحافظة على صلة البرنامج وجدواه.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مجموعة من السياسات، والإجراءات، المناسبة لإدارة البرنامج إضافة إلى مسئوليات واضحة ومتاحة لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة
- هناك مجموعة من السياسات، والإجراءات، المناسبة لإدارة البرنامج بجانب مسئوليات واضحة ومتاحة لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- تتيح الكلية فرص بناء القدرات لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين لتدعيم فهمهم لمفاهيم ضمان الجودة وأدوارهم ومسئوليتاهم بهذا الخصوص.

- هناك عملية رسمية للمراجعة المستمرة للبرنامج واستدامته، ويتم تنفيذها بصورة متناسقة.
- هناك عملية للمراجعات الدورية للبرنامج تنفَّذ بصورة فعَّالة، وقد تمخضت عن تحسينات في البرنامج.
- تُستخدم مجموعة من الطرق لتحصيل التغذية الراجعة من الجهات المستفيدة لإثراء عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتقديم البرنامج وتطويره.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تطور آليات الإبلاغ عن السياسات المؤسسية الجديدة للجهات ذات العلاقة المعنية؛ لضمان تحقق فهم مشترك وتنفيذ فعّال لهذه السياسات
- تعالج المسئوليات القيادية لضمان قيادة وإدارة فعَّالة للبرنامج
- تطوِّر آلية للإبلاغ عن نتائج التغذية الراجعة المتحصلة والتغييرات التي نجمت عنها، إلى الجهات ذات العلاقة
- تقوم بتطوير وتنفيذ سياسة وإجراءات للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، تحدد جوانب التطوير المهني لهم، والمربوطة بتقييم أدائهم، ووضع الآليات التي تمكِّنهم من المشاركة في عملية تطويرهم المهني
- تقوم بإجراء دراسة رسميَّة لسوق العمل وحاجاتها للمحافظة على صلة البرنامج وجدواه.

4.13 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ وصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة الذي تطرحه كلية الهندسة في جامعة البحرين جدير بالثقة.